بسم الله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ:	٨٢٨
بتاريخ:	٢٠١٤/١١/ ٢٩

مجلس الدولة
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

ملف رقم : ٨٦ / ٣ / ١١٤٤

معالي السيد الأستاذ المستشار الدكتور/ رئيس مجلس الدولة

تحية طيبة وبعد...

اطلعنا على كتابكم رقم (١٦٣٦) المؤرخ ٢٠١٣/١٠/٢٧ بشأن مدى جواز رد أقدمية بعض السادة أعضاء مجلس الدولة فى درجة مندوب إلى ٢٠١٣/١/١ بدلا من ٢٠١٣/٥/٢٠ .

وحاصل الوقائع – حسبما يبين من الأوراق – أن المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة عرض عليه بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٠ ترقية عدد (٢٨١) مندوبا مساعدا إلى درجة مندوب بدءاً من ٢٠١٣/١/١ عملاً بحكم المادة (٧٥) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢، وإذ تبين له أن بعض السادة المعروضة ترقيتهم حصلوا على الدبلوم الثانى فى تاريخ لاحق على الأول من يناير ٢٠١٣، فقرر الموافقة على ترقيتهم بدءاً من ٢٠١٣/٥/٢٠، وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٥٦٧) لسنة ٢٠١٣ بترقيتهم لدرجة مندوب بدءاً من التاريخ الأخير.

ونظراً لتظلم بعض السادة المندوبين من قرار رئيس الجمهورية المشار إليه طالبين مساواتهم بزملائهم برد أقدميتهم فى درجة مندوب إلى ٢٠١٣/١/١، لذا تطلبون سيادتكم الإفادة بالرأى فى الموضوع الماثل.

ونفيد: أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩ من نوفمبر عام ٢٠١٤م، الموافق ٢٦ من المحرم عام ١٤٣٦هـ؛ فاستعرضت إفتاءها المستقر بشأن عدم ملاءمة التصدى للموضوع بإبداء الرأى فيه متى كان مطروحا على القضاء .

ومن حيث إنه تطبيقا لما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن الموضوع محل طلب الرأى أقيمت بشأنه الدعاوى أرقام (٣٩٥٩٠) لسنة ٥٩ القضائية و(٨٨٤٣)، (٧٠٨٨)، (٦٢٧٨)، (٧٦٥٢)، (١٣٠٢٨) لسنة ٦٠ القضائية أمام المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الثانية) من بعض السادة الأساتذة المندوبين المعروضة حالاتهم، وما زالت هذه الدعاوى منظورة لم يفصل فيها بعد.

وحيث إن المسألة الأساسية موضوع طلب إبداء الرأى الماثل هى بذاتها المسألة مثار الدعاوى القضائية المشار إليها سواء بالنسبة لمن أقام هذه الدعاوى أو لغيرهم، فمن ثم يغدو من غير الملائم – والحال كذلك – إبداء الرأى فى هذا الموضوع.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى عدم ملاءمة إبداء الرأى فى الموضوع المعروض لتعلقه بنزاع مازال مطروحا على القضاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرا فى ٢٠١٤/١١/٢٩

رئيس
المكتب الفنى
المستشار
شريف الشاذلى
نائب رئيس مجلس الدولة

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
المستشار/
محمد إبراهيم قشطة
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

معتز/